المجتمع المدني كآلية لتفعيل و تجسيد الديمقراطية في المغرب العربي

د. عبد القادر بن حمادي

جامعة وهران

يعتبر مفهوم الديمقراطية من الكلمات التي لها معاني كثيرة ودلالات متعددة يصعب إن لم يستحيل تعريفها، غير أن الحديث عن الديمقراطية الحديثة، الديمقراطية المباشرة والشبه مباشرة، الديمقراطية الاجتماعية والسياسية قد تجد لها مخرجا في صور الأنظمة السياسية العربية التي عاشت واقع التجزئة، فخضعت بقدر معلوم من الاحتلال الأجنبي، فاختلفت طبيعة أوضاعها وتباينت ظروفها، وعندئذ تفاوتت في مراحل استقلالها السياسي، من ذلك أنها خرجت إلى الوجود بقيادات نخبوية ثائرة باسم الشرعية الثورية أو الأحقية الأبوية للسلطة الوراثية.

إن الشرعية الديمقراطية بالنسبة للأنظمة العربية هي شكلية تأتي بها أجهزة الحكم من خلال مؤسساتها الرسمية للأساليب المتعارف عليها التعبوية، ولذلك فهي أنظمة لا يهدأ لها بال، بل وتعيش في قلق وخوف دائمين، فهي وإن تظهر قوية وراسخة فهي في واقع الأمر تمارس التعسف القصري في مواجهة أي نوع من المعارضة السياسية أو الاجتماعية. وفي الوقت نفسه تستخدم سبلا متعددة بغرض خلق شرعيتها وبأساليب التهريب والترغيب، مع العلم أن هذه الأنظمة كانت وإلى وقت قريب قادرة على استيعاب بعض صور المعارضة، إلا أنها ضاقت في السنوات الأخيرة حتى أصبحت ظاهرة استمرارية للنظام الحكم وأصبحت الأحادية في القيادة والفكر والإيديولوجية، وما إلى ذلك من تجسيد الطرح الشمولي.

I- المجتمع المدني بين الآلية والتجسيد للديمقراطية:

لقد ظهرت تاريخيا حصيلة العوامل الداخلية والإقليمية الأصيلة، فبعضها سابق لظاهرة الاستعمار الأوروبي، حتى الأمر الذي يدل على أن هذا المنهج لتشكيل نمطية الدولة بمفهومها الحديث، وهو ما يفسر ظهور الكيانات التي ظهرت بعد انهيار الإمبراطورية

العثمانية والتي لم تنشأ بالصدفة. ذلك إن أغلبية هذه الدول كانت تتمتع بشرعية سياسية تابعة من القيم الأساسية في المجتمع، ومن منطق حضارته الخاصة. كما أن الشرعية التاريخية التي تمتعت بها، لم تكن كفيلة بأن تحافظ على وجودها واستمرارها بحكم تلك القيم.

إن مثل هذه الرؤى جعلت البلدان العربية تختلف من حيث البنية السياسية وقاعدة السلطة الشرعية والتقاليد، وهي في الغالب بنيت على أساس الإيديولوجية والتقاليد والسلطة القهرية (الغلبة)، وهو ما ذهب إليه ابن خلدون في كتاباته لعلم العمران، معتبر أن هذه الدول التقليدية تخلفت عن تحديد ذاتها عندما فشلت في التنمية الشاملة بمفهومها الحديث. ومن هنا بدأت تظهر الهوة بين الدولة كجهاز من جهة والمجتمع المدني من جهة أخرى، ولم تعد قادرة على تجسيد مطالب وحاجات المجتمع، لا بل على العكس أخذت في التضييق على مجتمعها، وأصبحت الدولة في نظر المواطن عنصرا سلبيا لا يمكن التعامل من خلاله أو اتخاذه كوسيلة اتصال.أما بعد مجيء الاستعمار واستغلاله لتلك التناقضات عمل على تجسيدها، لا بل وتطبيقها، ما دامت تتماشى وتوجهاته ومآربه.

إن مثل هذه الوضعية لا تترك مجالا لقيام المؤسسات خارج الدولة. فكل هذه المؤسسات هي امتداد للمؤسسات الأم وعندئذ فإن مسألة الديمقراطية لا يمكن تمثيلها إلا من خلال الهرم المؤسساتي وعبر المراحل:

1- السلطة السياسية بين التشخيص والتأسيس:

لم يتيسر للسلطة السياسية إمكانية الانفصال عن المجتمع إلا في العصر الحديث، منذ العصور القديمة حيث كان هنالك نوع من الاندماج ما بين السلطة والسياسة والأشكال المختلفة للأفكار السائدة في المجتمع، الإقطاعي كان في نفس الوقت الذي يمارس فيه السلطة السياسية (تحقيق العدالة، جمع الضرائب...إلخ) كان يمسك الحق لملكية أرض أخرى. ومن هنا يمكن القول أنه كان يمارس السلطة السياسية باسم هذا الحق الذي يتمسك به ألا وهو حق الملكية.

أن الانفصال ما بين السلطة السياسية والمجتمع لم يتحقق بشكله الأكيد والواضح، إلا في ظل النظام الرأسمالي (الليبرالي)، حيث ظهرت السلطة السياسية كما لو أنها منفصلة عن المجتمع، وربما هذا الاستقلال الذاتي هو الذي يشكل انفصالاته الأساسية للسلطة السياسية داخل الدولة الحديثة، والذي يترتب عن هذا من الفصل الواضح ما بين الحكام والمحكومين والذي سيشكل علاقة وجود ما يسمى بالسلطات العامة.إنّ مثل هذا الطرح هو ما مهد للارتقاء بالسلطة السياسية إلى مستوى سياسة المؤسسة بعدما كانت مشخصة تجد الملك والسادة الإقطاعيين، لا بل ورجال الدين في كثير من الأحيان.

لقد كانت بداية ذلك تتمثل بما يسمى بالملكية المقدرة والذي تم ابتكارها من قبل بريطانيا في القرن 17 لتنتشر في فرنسا في القرن 18 وتنتشر بعد ذلك في أوروبا في القرن 19 بشكل واضح.

2- السلطة السياسية من الانفصال إلى الاستلاب:

إن فكرة الانفصال من السلطة السياسية والمجتمع جسدها نظام الرأسمالي من خلال طابعه الليبرالي، فالسلطة السياسية إذن تبدو خطيرة بطبيعتها وظلت تحمل في طياتها من يدفعها على التعسف أثناء الممارسة وبالتالي اضطهاد المواطنين.إن مثل هذه الفكرة قد استعارتها الطبقة البرجوازية عن التقليد القديم، ويرجع ذلك إلى العهد الإغريقي وما قد أحلتها في المركز من إيديولوجيات، بعد أن منحتها محتوى جديد يجسد جوهرها الليبرالي الذي يعتمد على المبادرة الفردية كأساس للنشاط الإنساني في جميع ميادين الحياة الخاصة بالمجتمع بما في ذلك الميدان الاقتصادي.

II- الديمقراطية الشرعية بين الإطار المؤسسي والطموح الشعبي المطلوب:

إن مفهوم الدولة بمفهومها الحديث وبمؤسساتها الموازية، من خلال مجتمع مدني فاعل، لازالت بعيدة المنال، ما دامت هذه المؤسسات في الأصل مغروسة في النظام السياسي ومطيعة بشكل متزايد، ذلك أنها ليست ظاهرة محلية، بل أنها ثمرة هجينة، من ذلك أن شكلها لازال يمثل في كثير من الحالات السيادة الثقافة الأوروبية الحديثة بالرغم من أن محتواها يأخذ في كثير من الحالات الصيغة المحلية وبأبعاد متزايدة. فبالرغم من

هذا التناقض الموجود بين الشكل والمحتوى، فإن قبولها كأمر طبيعي يتنامى وباستمرار، بغض النظر عن تكوينها الذي لم يأتي وفق رغبات المجتمع العربي.

إن هذه الدولة كانت ولازالت مقوماتها موضع شك أو تهديد، فهي تبحث وباستمرار على مبرر وطني لتأكيد قدسية مبدأ شرعية المجتمع المدني المستهدف. فهي بهذا تبحث عن الشرعية المفقودة التي قد لا تتماشى وأطروحات المجتمع المدني التي تريد تمثيله، في مجالات التنمية السياسية المنتظرة. إنها في غالب الأحيان تظهر وكأنها في مرحلة مؤقتة أو خطوة انتقالية وتحضيرية لوعي جماعي عربي طال انتظاره وتجسيده.

إن مفهوم الدول العربية المعاصرة، اليوم لم تجسم بعد في سلطتها أو ممارستها الحالية من خلال تجاربها المحتشمة وفي المجال الديمقراطي صيغة للمشاركة في العمل السياسي، بل وفي كثير من الأحيان، فإن الفجوة في ازدياد بين المجتمع المدني من ناحية والدولة كجهاز مؤسساتي من جهة أخرى، فهي لم تكن محور تكوين للعلاقات الاجتماعية، أي التعبير عن المجتمع المدني وتأسيسه، وإنما كانت مجرد وسيط خارجي لتدقيق المصالحة داخل الشعور النفسي للفرد مع نفسه أولا (الولاء المحلي)، ثم مع الجماعة والمحيط الذي ينشط فيه، حتى ولو كان الجهاز المؤسساتي للدولة (الولاء الجمعي). فالدولة عندئذ بهذه الصيغة ما هي إلا شكلا ظاهرا يخفي في داخله هذا التشرذم وذلك التشتت، ذلك أن آليات المجتمع المدني كما يفترض أن تكون، فهي بعيدة عن تفعيل وتجسيد النشاط السياسي والمجتمعي. فإذا كان هناك مجتمع مدني في أغلب الدول العربية، فهو مازال دون الحد الأدنى من الانصهار لمجتمعي الوطني الشامل وعلى أساسه تقوم الهوية الواحدة المتجانسة القادرة على البقاء حتى من دون تدخل أو رعاية السلطة المركزية.

إن الحديث عن المجتمع المدني يعني بالضرورة إلى الامتثال والتأسيس لولاء مجتمعي بدلا من الولاء الإثني، القبلي أو حتى الطائفي كما هو الحال عليه اليوم في أغلبية الدول العربية.إن المجتمع السياسي كما ينظر إليه اليوم لا يمثل إلا مظهرا شكليا يخفي داخله هذا الإحباط وفاعله ويخضع للسلطة المركزية بقراراتها المجحفة ولم تكن دائما مثل آليات المجتمع المدني ما ينبغي أن تكون عليه الأمور.

فعلى الرغم من حداثة الدولة في الوطن العربي إلا أنها مهتمة بالعصرنيات والعلاقات القرابية والعشائرية، لهذا فهي لا تعدو أن تكمن مصطنعة ومجسدة لحالة الانكسار، لذا فهي لم تعد قادرة على تحديد غايته، ذلك أن الغاية تتحدد وفق منظومة وقناعات إيديولوجية أصيلة قادرة على استيعاب مواطنيها كافة، مما يحفزهم على الولاء لها من خلال اقتناع ورضى لأنها تجسد وتفعل مصالحهم الحقيقية، وهو ما ولد في كثير من الأحيان الاصطدام بين السلطة والمجتمع المدني الذي تمثله.

إن أساس هذا التصادم في واقع الأمر يعود إلى تلك التقسيمات المصطنعة والتي ولدت نفسية خاصة لعدم الولاء ومن هذا المنطلق أظهرت الدولة العربية خيبتها من الديمقراطية لا بل من التعددية السياسية ذاتها، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأقليات ومشكلة الجهوية داخل الدول نفسها، ولاحقا فكرة دولة الإجماع التي تعبر عن مجتمع سياسي متطور.

III- ضرورة تطابق الديمقراطية والتنمية السياسية في خدمة المجتمع:

لقد ترددت في بلدان كثيرة تساؤلات بشأن التوافقات والمبادلات بين الديمقراطية والتنمية. ففي الغالب تبرر عمليات الاستيلاء العسكري على الحكم على أساس أن الحكومات المنتخبة ديمقراطيا تفتقر إلى الكفاءة في إدارة الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغالبا ما تزعم الأنظمة السلطوية أنها تتميز بالقدرة على بناء دولة قوية تستطيع أن تتخذ قرارات صعبة لصالح الناس. وتزعم أيضا أن العمليات الديمقراطية تؤدي إلى حالة فوضى وتقف في طريق كفاءة الإدارة وأن البلدان يجب أن تختار ما بين الديمقراطية كوسيلة والتنمية كغاية. وما بين زيادات الحريات السياسية وزيادة الدخل، تبقى الأسس التي ترتكز عليها عملية التنمية جديرة بالتنويه ومن ضمنها نجد:

1- دور الحرية السياسية والمشاركة في التنمية البشرية:

إن الحرية السياسية والمشاركة جزء من التنمية البشرية سواء باعتبارهما هدفين إنمائيين في حد ذاتهما، أو باعتبارهما وسيلتين لتعزيز التنمية البشرية فالحرية السياسية والقدرة على المشاركة في حياة المجتمع لا يقلان أهمية عن القراءة والكتابة أو التمتع بصحة

جيدة، فبدون الحرية السياسية –القدرة على الانضمام إلى الجمعيات، تكوين الآراء والتعبير عنها –تصبح خيارات الناس أقل كثيرا والقدرة على المشاركة في حياة المجتمع مما يكسبه احترام الآخرين ويتيح له أن يدلوا بدلوه في القرارات المجتمعية الجوهرية لوجود الإنسان.

2- الاهتمام بالإنسان:

"الناس هم الثروة الحقيقية للأمة" فالناس ليسوا فقط منفذين من التقدم الاقتصادية والاجتماعي، بل هم عناصره الفاعلة أيضا فالإنسان هو أداة التنمية البشرية وغايتها في الوقت ذاته.

3- تعزيز المشاركة منذ خلال الحكم الديمقراطي:

وهو من الركائز العامة المعتمدة في استراتيجيات التنمية البشرية في القرن (21) فالمشاركة تعزز الجهد الجماعي الذي غالبا ما تشكل قاطرة التقدم من خلال الحركات الاجتماعية والسياسية فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية بالنسبة للتنمية البشرية وهي: حماية البيئة، وتحقيق الإنصاف بين الجنسية وتعزيز حقوق الإنسان.

إن بناء هذه الركائز هو تجسيد لمفهوم التنمية الإنسانية بما يتضمنه من توسيع لخيارات الناس. لا مجرد الخيارات بين أنواع مختلفة من مساحيق الغسيل أو قنوات التلفزيون أو موديلات السيارات بل الخيارات التي تنشأ عن طريق توسيع القدرات البشرية والطريقة التي يعمل بها البشر، أي ما يفعله الناس وما نمكن أن يفعلوه في حياتهم.

وعلى جميع مستويات التنمية توجد بضع قدرات تعتبر أساسية للتنمية البشرية لا تتاح بدونها خيارات كثيرة في الحياة. وهذه القدرات هي:

1- أن يحيا المرء حياة مديدة وصحية.

2- أن يكون عارفا وأن يتمكن من الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشي كريم. وهذه القدرات تنعكس في دليل التنمية البشرية.

ولكن هناك خيارات كثيرة يعطي لها الناس قيمة ومن بينها:

1- الحرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
2- الإحساس بالجماعة.
3- فرص الإبداع والنجاح.
4- احترام الذات.
5- حقوق الإنسان.

ومع ذلك فإن التنمية البشرية هي أكثر من مجرد تحقيق هذه القدرات فهي أيضا عملية السعي لتحقيقها على نحو عادل وقائم على المشاركة والاستدامة.

عموما فإن الغرض من التنمية هو توسيع جميع خيارات الإنسان وليس الدخل وحده، ومن ثم يركز مفهوم التنمية البشرية على المجتمع بأكمله وليس على الاقتصاد فقط، لتلبية حاجات الأجيال الحالية دون تعريض قدرات وفرص الأجيال المقبلة للخطر.

IV- الاستقرار السياسي ومسألة التحول الديمقراطي في المغرب العربي:

شهد العالم موجة واسعة النطاق من التحول الديمقراطي أطلق عليها في الأدبيات اسم الموجة الثالثة، تحولت في إطارها عشرات من النظم السياسية من أوضاع استبدادية وعسكرية، إلى أنظمة أكثر ديمقراطية فيها تعدد حزبي وحد أدنى من الحريات العامة، وذلك بقصد التحول الديمقراطي، الذي يفترض أن يكون عملية الانتقال نحو أنظمة أكثر شفافية –ديمقراطية- يتم فيها حل قضية حقوق الإنسان وقضية التنمية.

فالمسألة إذن تستدعي منا الوقوف عند مفهوم الديمقراطية الذي يثير الكثير من الغموض، لذا سنعتمد على تعريف إجرائي للديمقراطية في هذه المداخلة، لتكون الديمقراطية، عبارة عن نهج للحكم يقوم على الانتخابات الحرة والمؤسسات وعلى تداول السلطة بين الأحزاب في نظام تعددي يكفل الحرية وتكافؤ الفرص لجميع الأحزاب السياسية وحرية الاختيار لكل الناخبين، وهو تعريف يرتكز على المفهوم الذي قدمه **جوزيف شومبيتر** عام 1942، حيث قام الكاتب بتحديد أوجه الضعف فيما أسماه بالنظرية الكلاسيكية الديمقراطية والتي كانت تعرّف الديمقراطية بأنها إرادة الشعب (المصدر) والمصلحة العامة (الغرض) بتفويض لدعائم هذا الاتجاه قام **شومبيتر** بتطوير ما

أسماه نظرية أخرى للديمقراطية وقال: "إن النهج الديمقراطي هو اتخاذ التدابير المؤسساتية، من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات". وبذلك وكما يرى **هانتغتون** تكون عملية التحول إلى الديمقراطية هي تغيير حكومة لم يتم اختيارها بطريقة حرة واستبدال أخرى يتم اختيارها في انتخابات حرة وعلنية ونزيهة.

ويجب هنا أن نشير إلى الفرق بين التغيير والتحول في النظام، فالتغيير يحدث مثلا عند قيام أنماط عادية جديدة من التفاعلات، أو عند زيادة حدة هذه الأخيرة أو نقصها أو عند حدوث زيادة أو نقصان عادي في إمكانات النظام. أما التحول فيحصل مثلا بحدوث تغير كبير في إمكانات النظام أو حدوث تغيير جذري في أنماط التفاعلات، أو إذا حصل تغيير أساسي في توزيع القوة في النظام. إذن نتفق هنا على اعتبار التحول الديمقراطي عملية معقدة تمر بمراحل متعددة تتضمن بالأساس ما يلي:

1- إزالة النظام الشمولي.

2- إقامة نظام ديمقراطي.

3- ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي.

و تعتبر المرحلة الانتقالية التي تفصل بين سقوط النظام الشمولي وقيام النظام الديمقراطي أكثر المراحل خطورة حيث يكون فيها النظام بتعبير **هدى متيكيس** ذو طبيعة مختلطة تتعايش فيها كل من مؤسسات النظام القديم والحديث وبمشاركة كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق، حيث ينطلق الفريق الأول من الإحباطات الناتجة عن فشله في ضمان الاستمرار في السلطة بالشكل القديم، ويكون محور نشاط الفريق الثاني هو محاولة تأكيد الذات عن طريق بناء مؤسسات جديدة ومحاولات الاستحواذ على مراكز القوة أو على الأقل ضمان سريان الديمقراطية الإجرائية والاحتكام لقواعدها خلال المرحلة الانتقالية والتي عادة ما تهددها أعمال العنف السياسي. ومن هنا يطرح علماء السياسة أربعة عوامل تؤدي إلى التحول الديمقراطي.

أ- **التحول الاقتصادي والاجتماعي**: والذي يرتبط بمجموعة من العناصر كارتفاع مستوى التعليم، اتساع حجم الطبقة المتوسطة، تعقد العملية الاقتصادية، بحيث يصعب على الدولة إدارتها بمفردها، وهو ما يمهد إلى بروز مؤسسات المجتمع المدني.

ب- **الثقافة السياسية**: فانتشار ثقافة تشجع الحريات المدنية والسياسية وتقبل فكرة وجود سلطة محدودة مقابل مجتمع مدني منظم، نشيط، يساعد كثيرا على التحول الناجح.

ج- **القيادة السياسية**: إذ إنه لوحظ في حالات معينة غياب العناصر السابقة، ولكن في ظل وجود قيادة سياسية تؤمن بالديمقراطية يمكن من إنجاح عملية التحول، وهو ما سماه **هاتنغون** بإصلاح الأنظمة الشمولية.

د- **العامل الدولي**: الذي يدفع باتجاه التحول الديمقراطي عن طريق التشجيع أو الضغوط وحتى عن طريق المحاكاة (ظاهرة كرات الثلج).وهناك اتفاق على ضرورة توفر عنصرين لنجاح عملية التحول:

- الإدراك العام لأهمية توفر شرعية تستند إلى القبول الشعبي للمجتمع المدني وفاعلية أداء النظام.

- وجود منظومة قيمية تعكس ثقافة سياسية تسهم في تحجيم الصراعات وتحد من استخدام العنف.

كما يؤكد المفكر **هاتنعتون** على أهمية عمليات التنمية الاقتصادية إذ أنها هي التي قدمت الحافز للتحول إلى الديمقراطية في الثمانينات وهو يطرح العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية من خلال موضوع الاستقرار السياسي الذي يتحقق بفضل النمو الاقتصادي وينعكس في شكل تحسين في مستويات المعيشة والتعليم وحتى التنظيم الاجتماعي.

غير أن هذا الموضوع يطرح إشكالا مزدوجا بين العلاقة بين الديمقراطية والتنمية من جهة وعلاقتهما بالاستقرار من جهة أخرى، فهل الديمقراطية تفتح الطريق للاستقرار الذي يشجع

على الاستثمار والتنمية أو العكس، أي التنمية تضمن الاستقرار الذي يحسم مسألة الشرعية، ليمهد بذلك الطريق للدخول في التحول الديمقراطي.

والواقع أن هذا الإشكال معقد جدا، ففي المراحل الأولى من التحول الديمقراطي قد تتكون الأحزاب والتكتلات على أساس الولاءات الدينية أو الإثنية (حالة مصر، الجزائر، المغرب...) بما يهدد الوحدة الترابية للدولة، فالديمقراطية قد تؤدي في بدايتها إلى تأجيج النزاعات وإثارة اللإستقرار وبالتالي عجز الدولة عن أداء وظائفها."فالديمقراطية التي تشكل طريق إنقاذ وتحول للأنظمة المتأزمة تحمل في نفس الوقت جذور تفسر كيف يمكن أن تتحول الإصلاحات الديمقراطية إلى سلاح مضاد لاستمرار نفس الفئات المهنية في حصد الامتيازات".

لم تعد مسألة الارتباط بين التنمية البشرية والدمقرطة تحتاج إلى إثباتات سياسية، اقتصادية أو اجتماعية، غير أن متابعة الفجوات الحاصلة بين تحصيل الأوضاع الاجتماعية والتقدم الاقتصادي ثم السياسي عن طريق مجتمع مدني فاعل، أصبحت أكثر من أي وقت مضى تستدعي الإنتباه والمعاينة بهدف تحقيق الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع البشري.

ففي كثير من الحالات أن مثل هذه الأطروحات تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي ثم الاجتماعي، وهو ما قد يعطي دفعا قويا إلى أهمية الأبحاث الأكاديمية لتدعيم العمل السياسي ثم الإعلامي حول مسألة التنمية الإنسانية ثم السياسية والحريات، مع العمل على تحقيق سياسات تنموية اقتصادية بغية التحسين في شروط الحياة لدى المواطن وتوفير الأجواء المناسبة له للانطلاق الفعلي نحو التنمية المنشودة.

المراجع:

1- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لسنة 2002.

2- صمويل هنتغتو، الموجة الثالثة: التحول في أواخر القرن 20، ترجمة عبد الوهاب علوب، ناهد محمود عرنوش، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية 1993.

3- المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات، الديمقراطية في العالم العربي، 2003-2004.

4- بن عنتر عبد النور، إشكالية الإستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، عدد 273، 2001/11.